في الشأن الفلسطيني. فدور «الشرطي» الضابط للوجود الفلسطيني في لبنان، ودور المعرقل الرافض لـ «الحلول الاستسلامية»» التي قامت بهما دمشق، في الحقبة الماضية، فقدا فاعليتهما واصبحا من مخلّفات الماضي؛ فان رفضت، أو قبلت، فدمشق لم تعد تؤثر في عناصر النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في وقت اصبح النزاع، منذ اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، جدلاً سياسياً بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية(٢٥).

وبالنسبة الى الاردن، فانه على النقيض من الضباب الذي ظل يلفّ علاقته بفلسطين، فان الاساس، بالنسبة اليه، امسى واضحاً وصريحاً: فلو لم يكن ثمّة انتفاضة فلسطينية، لكان بالامكان تصوّر حل يعيد اجزاء من فلسطين الى السيادة العربية، على ان تكون بعهدة المملكة الهاشمية؛ ولكن مع قيام الانتفاضة، واستمرارها، ومع خوف الاردن من انعكاس تطوّر الايديولوجيا السياسية وواقعها الاستيطاني لاسرائيل، انتقل خطر سيطرة تكتل الليكود وحلفائه من الاراضي المحتلة الى الاردن ذاته. ومفاد هذا الخطر ان الاحتلال مستمر، وان الضغط، بهدف نقل فلسطين سياسياً، إنْ لم يكن ديمغرافياً، الى شرق النهر، مستمر ايضاً، بل ومتصاعد، من خلال توريطه في صورة تجعل منه الدولة الفلسطينية المرتجاة. ولأن القيادة الاردنية خبرت، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التفوّق العسكري الاسرائيلي، وهو، وحده، كاف لكي يدعوها الى تلافي المواجهة مع اسرائيل، ولأن القيادة الاردنية انتهت، أيضاً، بعد تحفظ، الى الاعتقاد بأن الانتفاضة الفلسطينية مستمرة، جاء قرار انهاء العلاقة بين ضفتي نهر الاردن بمثابة مبادرة احترازية، تحمي شرق الاردن من ظفر الانتفاضة إنْ نجحت، ومن فشلها إنْ قُمعت. وأياً تكن التفسيرات التي راجت للقرار الاردني بفك ارتباطه الاداري والقانوني، بالضفة الفلسطينية، في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨٨، فان التفسير الراجح، والمقنع حقاً، هو الانتقال الى خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدّد لشرق الاردن، ازاء الانتفاضة، وازاء ما تبيّته لها وللاردن زعامات الليكود(٢٦).

ولكن على الرغم من استفادة قيادة المنظمة في هذه المجالات الثلاثة، الّا ان عدم حصولها، حتى الآن، على المكاسب السياسية المأمولة من «هجومها السلمي» الذي شنّته في أواخر الثمانينات، جراء الرفض الاسرائيلي، جعل العملية السياسية الجارية محفوفة بشتى المخاطر. والسؤال حول ما اذا كانت السنوات المقبلة ستشهد المزيد من اقتراب الحركة الوطنية الفلسطينية من تحقيق اهدافها، ام لا، تتوقف الاجابة عنه، الى حد بعيد، على طبيعة ما ستأتي به التطوّرات المحلية، والاقليمية، والدولية.

الاجتهادات الفلسطينية

ثمّة أمران رئيسان يواجهان الحركة الوطنية الفلسطينية: الاول، وجود تنظيمات فلسطينية داخل اطار م.ت.ف. «متربصة» لقيادة المنظمة في شأن النتائج التي يمكن ان يتمخّض عنها المسار الدبلوماسي الراهن؛ والثاني العرقلة التي يمكن للتيار الاسلامي في داخل الارض المحتلة ان يضعها على طريق المسار الدبلوماسي عينه. واذا ما كان هذان الامران هامشيين، جزئياً على الاقل، في الحركة الدبلوماسية الراهنة، الّا ان ذلك لا يقلل، بأي حال، من شرعيتهما المستمدة، أساساً، من شرعية الدور السياسي المعترف به للقائمين عليهما.

في الجانب الاول من الصورة، تبدو مواقف بعض التنظيمات الفلسطينية «غير قابلة للمساومة»، وهي، في نظر اصحابها، تشكّل «عنصر ضغط ولو محدود» لعدم تجاوز ما يسمّونه بـ «الخطوط الحمر» التي يقوم عليها التوافق الفلسطيني، ويمكن ان تمس، بهذه الدرجة او تلك، الشرعية التي ينظر